

<p>اللجان المتعهدة:</p> <p>* لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p> <p>-لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.</p> <p>-لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية.</p> <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصيهما وتعدّ كل منهما تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية القرض المبرمة في 4 جويلية 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب.</p> <p>تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة وبهم وزارة التنمية والتعاون الدولي.</p>	<p>بتاريخ 2013/11/13</p>	<p>66</p>
<p>اللجان المتعهدة:</p> <p>* لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p> <p>-لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.</p> <p>-لجنة البنية الأساسية والبيئة.</p> <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصيهما وتعدّ كل منهما تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية القرض المبرمة في 4 جويلية 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية.</p> <p>تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة وبهم وزارة التنمية والتعاون الدولي.</p>	<p>بتاريخ 2013/11/13</p>	<p>67</p>
<p>اللجان المتعهدة:</p> <p>* لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p> <p>-لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.</p> <p>-لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية.</p> <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصيهما وتعدّ كل منهما تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية ضمان القرض المبرمة في 22 أوت 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الألماني لإعادة البناء والمتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه للمساهمة في تمويل مشروع إنجاز محطة لتحلية مياه البحر بجزيرة جربة.</p> <p>تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة وبهم وزارة التنمية والتعاون الدولي.</p>	<p>بتاريخ 2013/11/13</p>	<p>68</p>
<p>اللجان المتعهدة:</p> <p>* لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p> <p>-لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.</p> <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصيهما وتعدّ تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على عقد الضمان لأول طلب المبرم بتونس في 17 أكتوبر 2013 بين الحكومة التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقسط الأول من عقد التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.</p> <p>تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة وبهم وزارة التنمية والتعاون الدولي.</p>	<p>بتاريخ 2013/11/13</p>	<p>69</p>

ك 1684 / 011

جدول الوثائق الموجهة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

العدد الترتيبي	بيان مستويات الوثائق	عدد الوثائق	ملاحظات
01	-رسالة إحالة ممضاة من طرف السيد رئيس الحكومة موجهة إلى السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي.		للتفضل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي مع العلم أن الوزارة المختصة بمتابعة مشروع هذا القانون هي وزارة التنمية والتعاون الدولي.
02	-مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية ضمان القرض المبرم في 22 أوت 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الألماني لإعادة البناء والمتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه للمساهمة في تمويل مشروع إنجاز محطة لتحلية مياه البحر بجزيرة جربة.		
03	-شرح الأسباب		
04	-نسخة من اتفاقية الضمان والقرض.		

توصلت بالوثائق المذكورة أعلاه

تونس، في 8 نوفمبر 2013

الوزير لدى رئيس الحكومة

الوزير لدى رئيس الحكومة

الإمضاء: نور الدين البعيري

2013 / 68

الواردات عدد

11 نوفمبر 2013

المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي



من رئيس الحكومة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي
قصر بارودو

وبعد، فعملاً بأحكام الفصل 4 من القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية يصلكم طي هذا مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية ضمان القرض المبرمة في 22 أوت 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الألماني لإعادة البناء والمتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه للمساهمة في تمويل مشروع إنجاز محطة لتحلية مياه البحر بجزيرة جربة.

فالرجاء منكم التفضل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي.

رئيس الحكومة

علي لعريض

2013 / 68

الواردات عدد
11 نوفمبر 2013
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي

2013 / 68

الواردات عدد
11 نوفمبر 2013
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي

مشروع قانون 2013 / 68

يتعلق بالمصادقة على اتفاقية ضمان القرض المبرمة في 22 أوت 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الألماني لإعادة البناء والمتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه للمساهمة في تمويل مشروع إنجاز محطة لتحلية مياه البحر بجزيرة جربة.

فصل وحيد :

تمت المصادقة على اتفاقية ضمان القرض الملحق بهذا القانون والمبرمة بتونس في 22 أوت 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الألماني لإعادة البناء والمتعلقة بمنح ضمان الدولة للقرض المسند لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بمبلغ ستين مليون (60.000.000) أورو للمساهمة في تمويل إنجاز محطة لتحلية مياه البحر بجزيرة جربة.

2013 / 68

الواردات عدد

11 نونبر 2013

المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

شرح الأسباب

مشروع قانون

يتعلق بالمصادقة على اتفاقية ضمان القرض المتعلقة

بمشروع إنجاز محطة لتحلية مياه البحر بجزيرة جربة

2013 / 68

تم بتاريخ 22 أوت 2012، إبرام اتفاقية قرض بين الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والبنك الألماني لإعادة البناء (KfW) بمبلغ قدره 60 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 120 مليون دينار ستخصص للمساهمة في تمويل مشروع إنجاز محطة لتحلية مياه البحر بجزيرة جربة.

كما تم في نفس التاريخ إبرام اتفاقية ضمان القرض المذكور بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الألماني لإعادة البناء (KfW).

أهداف المشروع

يهدف مشروع تحلية مياه البحر بجزيرة إلى تعزيز الموارد المائية و تحسين نوعيتها في المنطقة إلى غاية 2025. و يخص المشروع قرابة 200 ألف ساكن مزودين بـ 54410 توصيلة (سنة 2012).

يتمثل المشروع في إنشاء قطب جديد للإنتاج يكون متاخما للمنطقة السياحية و ذلك للضغط على مصاريف نقل المياه و توزيعها.

مكونات المشروع

• القطب الجديد لإنتاج المياه المحلاة:

- محطة تحلية بسعة 50000 م³/اليوم قابلة للتوسعة إلى 75000 م³/اليوم و التجهيزات

و المنشآت التابعة لها وأشغال طرقات و شبكات مختلفة،

- جلب مياه البحر،

- محطة ضخ مياه البحر.

- صرف مياه الرجيع،

• ربط محطة التحلية بشبكة التوزيع:

- اقتناء ووضع 25 كم من القنوات.

- بناء مقر إدارة وأشغال طرقا وشبكات مختلفة.

- بناء محطة لإزالة الحديد ومحطة رفع الضغط.

كلفة المشروع

تقدر الكلفة الجمالية للمشروع بحوالي 131 مليون دينار تونسي.

التمويل

• محطة التحلية: يتم تمويلها عن طريق القرض الممنوح من طرف البنك الألماني

لإعادة البناء (KfW).

• ربط محطة التحلية بشبكة التوزيع: يتم تمويله عن طريق قرض من الوكالة الفرنسية

للتنمية (بقيمة 11 مليون دينار تونسي).

الشروط المالية لقرض البنك الألماني لإعادة البناء

مبلغ القرض : 60 مليون أورو (حوالي 120 مليون دينار)

فترة السداد : 15 سنة منها 5 سنوات إمهال

نسبة الفائدة : 3,8%

ويسند البنك هذا القرض من موارده الخاصة أي خارج برنامج التعاون المالي الثنائي الذي

توفره الحكومة الألمانية سنويا. ويحظى القرض بضمان كل من الحكومة الألمانية والحكومة

التونسية.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المصاحب لهذا.